(مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣)

أ.م.د.سداد مولود سبع(*)
sadud_star@yahoo.com

الملخص:

تعد مشكلتي الأمن والاستقرار السياسي مشكلة معقدة تتداخل بها عدة عوامل داخلية وخارجية، والسبب الأهم والأخطر فيها يكمن في العوامل الداخلية التي تتوزع بين الخلل البنيوي في بنية الدولة العراقية منذ تاسيسها ولحد الوقت الحاضر. ومنذ العام ٢٠٠٣ ولحد الوقت الحاضر ظلال مشهد الأمني حاضر أعلى ملفات الحكومة العراقية، وحاضراً في تفكير المواطن العراقي، وخلال تلك المدة مر العراق بأنعطافات خطيرة نتيجة لغياب الأمن. لكن المنعطف الأهم والأخطر تمثل بسقوط مدينة الموصل في (٢٠١٤/٦/٩)، والتي تركت تداعياتها الواضحة على الأمن والاستقرار السياسي في العراق.

المقدمـــة :

أصبحت مشكلة الأمن أحد أهم المشكلات التي يواجهها المواطن العراقي اولاً؛ لكونه المتضرر الاكبر منها، ولكون المشكلة ارتبطت باداء حكومي اصيب ببعض بالعثرات بعد العام ٢٠٠٣ لعوامل متعددة اهمها ضغط البيئتين الداخلية والاقليمية والتي سيتم الحديث عنها في أثناء البحث. فضلا عن أن تلك العوامل قد دفعت باتجاه تنشيط بعض الجماعات الارهابية العاملة في العراق والتي ترى في غياب الأمن واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق هدفا لمصالحها وأجندتها. ونظراً لكون الأمن حاجة أنسانية فطرية لا غنى للبشر عنها وفقا لما ورد من اولويات في سلم ماسلو وسواه للحاجات الانسانية والتي وصفت في مقدمة الحاجات. من هنا تأتي اهمية

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد

الدراسة كونها تعالج مشكلة حياتية اساسية. فالعراق مر بأزمات عديدة كان فقدان الأمن في أكثر من مكان فيه هو الظاهرة السائدة؛ ومن ثم كان لابد أن تكون مشكلتي الأمن والاستقرار أحد أهم تلك القضايا الشائكة امام اي حكومة عراقية.

الى ذلك فأن البحث ينطلق من أشكالية الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، أذ يعد من المشكلاتات المعقدة لتداخل الاسباب الموجبة للمشكلة، وطبيعة وحجم الدوافع الضاغطة لاستمرارها؛ ولعل هذا ما يجعل من بقاء مشكلة الأمن في العراق أحد أعقد الملفات الشائكة لدى صانع القرار السياسي، وما تزال تشكل التهديد الاكثر وضوحا في الحالة العراقية، وما تزال تعد العقبة الكؤود امام التوصل لحل نهائي لهذا الملف، وما تزال مشكلة الأمنتعدمصدراً للخلافات السياسية، وهي البوابة التي يتم من خلالها التدخل بألشان العراقي الداخلي، فضلا عن كونه مصدرا لعدم الاستقرار السياسي،واعاق كثيرا مسار العملية السياسية بسبب انشغال الحكومات المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٣ بملف الأمن وتداعياته على الجانب الاجتماعي، والأمني، والسياسي، والاقتصادي.

يصب الهدف من البحث في مسببات غياب الأمن الذي شكل مؤثرا رئيسيا في مستوى الاستقرار السياسي بالشكل الذي آلت آليه الامور من تدهور واضح في مجال الأمن (المتعدد الاوجه والجوانب) بالشكل الذي اصبح احد اهم واعقد المشكلات التي يعاني من المجتمع العراقي .فمع شروع القوى السياسية بالتنسيق مع قوات الاحتلال للسعي لتشكيل حكومة عراقية منتخبة بدأت على أثره الحكومة العراقية بتأسيس مؤسسات أمنية جديدة وفق رؤية وأيديولوجية مختلفة عن الرؤية السابقة في معالجة معضلة الأمن في العراق، عبر التركيز على الأمن الداخلي انطلاقا من رؤية للامنترتكز على الأمن المجتمعي، وأن كان هذا يقع ضمن خطط عمل الحكومة ويحتاج الى وقت طويل لتحقيقه. واستجابة لحجم التحديات التي بدأ الأمن الداخلي يواجها بسبب تفشي ظاهرة الارهاب الدولي الذي اصبح العراق أحد مسارح عمله المنظم. فمنذ تشكيل اول حكومة منتخبة في العام ٢٠٠٥ ، كان عليها أن تواجه تحديات جمة، ففضلا عن محاولة اعادة بناء بعض مؤسسات الدولة وفقا للنهج الجديد، كان على الحكومة العراقية عبء مواجهة تحدي الارهاب والعنف المنظم بكل أشكاله ومستوياته واختلاف توجهات الجماعات التي تمارسه.

وانسجاما مع إشكالية البحث والهدف منه، **فأن فرضية البحث** تنطلق من صحة ترابط ثنائية الأمن والاستقرار والتأثير المتبادل بينهما. وعليه فأن البحث ووفقا للمتغيرين اعلاه يسير بمعادلة او متوالية عددية فكلما تصاعد حجم الارهاب انخفض حجم الاستقرار والعكس صحيح ايضا. وفي ضوء الاشكالية والفرضية سيتم البحث في أهمية الأمن وضرورته بالنسبة للعراق ، انطلاقا من البحث في الخلل البنيوي في البنية الاجتماعية والسياسية للعراق، كذلك سيتم التركيز على الوجود الامريكي كسبب لغياب الأمن والاستقرار السياسي في العراق، واخيرا سيتم البحث في صراع الارادات كأحد الاسباب التي ادت الى غياب الأمن والاستقرار السياسي في العراق.

المطلب الاول: ضرورة الأمن والاستقرار السياسي للعراق

عانى العراق، ولازال يعاني من مشكلة الأمن التي تتغير أوجهها وتاثيراتها بشكل شبه تام بعد العام ٢٠٠٣ بدخول العراق مرحلة جديدة من تأريخ أعادة بناء الدولة ، وأولى مراحل هذا البناء أعادة تشكيل النظام السياسي العراقي بعد الاطاحة بالنظام السياسي السابق الذي تغير معها شكل الدولة من بسيطة إلى مركبة، ومن مركزية إلى فدرالية واللامركزية الادارية، ثم بدأ طرح العلاقة بين الدين والدولة التي لم تكتف بعد "الاسلام دين الدولة" كصيغة عامة احتوتها جميع دساتير الدولة العراقية المعاصرة، وإنما توثقت الصلة واشتبكت بما هو ابعد من ذلك، في التشريع والاحكام والممارسة. والركن الاخر في النظام السياسي العراقي الجديد نظام المحاصصة، او ما أطلق عليها أصطلاحاً ((الديمقراطية التوافقية))وحصص بالمكونات[١]. ونظام الحكم يكون قائما على أساس الانتخابات لتنظيم آلية التداول السلمي للسلطة.

هذا المشروع الذي اسست له الولايات المتحدة الامريكية صاحبه الكثير من الازمات التي تمثلت بأستخدام الصراع السياسي والاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية، التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع. ومنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، بدأ العراق يشهد تنامي مشكلة الأمن، والتي كانت في كثير من الاحيان لا تختفي عن الواقع السياسي العراقي منذ تأسيس

[١] **أحمد عبيدات، واخرون، ندوة (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق)، تحرير:عبد الإله بلقزيز،يوسف الصواني، ط١، م.د.و.ع، بيروت، ٢٠١٢، ص٦٥٢.**

الدولة العراقية المعاصرة[1]. فالانفلات الأمني الذي بدأ مع دخول القوات الامريكية العراق والتي تمثلت بعملية السلب والنهب التي اجتاحت اغلب مؤسسات الدولة العراقية، لينتقل إلى شكل أخر من أشكال العنف الذي تعدى القوات الامريكية لينتقل إلى المواطن. وهنا دخل العراق في دوامة العنف المنظم ليشهد خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أسوء اعوام الاحتلال في عدد الضحايا والمهجرين، وتستمر هذه المشكلة لاسيما مع دخولها بمنعطفات ومسارات متشعبة ومتداخلة ومعقدة.

وعليه فأن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا لما ظل غياب الأمن مصدرا من مصادر عدم الاستقرار السياسي في العراق، وظل مصدرا لاحراج القوى السياسية المشاركة في الحكومات المتعاقبة، ومصدرا للضغط الشعبي على ممثليهم في البرلمان العراقي؟ والاجابة تكمن في مفهومالأمن اولا، فهو حاجة انسانية فطرية، وغاية الاديان والمعتقدات والفلسفات، وظل عبر العصور هدف اساس لجميع الاجناس، والدول واحد الركائز الاساسية لقيام الدول والحفاظ عليها من الانهيار والتفكك، والأمن مفهوم يشمل عناصر متعددة ولازمة لبناء الدولة، وفي حال غيابه يدفع الدولة للسعي نحو الوسائل البديلة والكفيلة حفاظا على الأمن الوطني. والأمن في اللغة هو نقيض الخوف، ويقصد به الطمأنينة، وانتفاء الشعور بالخطر،والإكراه، عبر توافر الشروط اللازمة لذلك الشعور[2]. كما يعرف الأمن بقدرة الدولة في الحفاظ على أمنها وحماية مكتسباتها الحضارية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.أما الاستقرار فهو الحالة الناتجة عن الأمن، وعكس الاستقرار حالة عدم الاستقرار التي تتراوح بين الاضطراب والفوضى الشاملة، وتظهر قدرة الدولة على تطبيق قوانينها وأنظمتها وفرض النظام في المجتمع متى ما أستطاعت ضمان الأمن والاستقرار السياسي[3].

---

[1] د. ستار جبار الجابري، المظاهر المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، في ندوة(الميليشيات وبناء الدولة)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١١– ١٢.

[2] د. عزت عبد الواحد، تأصيل نظري:مقومات وسياسات الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٧)، القاهرة، يوليو ٢٠١٤، ص ٣٢.

[3] "الثقافة السياسية"أهمية الأمن والاستقرار، وكالة انباء البحرين،٢٠١٢/٧/٨، ص١.
http://www.bna.bh/portal/news/5162

وقد فرض تطور مفهوم الأمن واتساع مدياته مهمات اخرى على الحكومات في كيفية الحفاظ عليه، فبعد ان كان الأمن ينظر اليه كقيمة مجردة، من خلال ارتباطه بقضايا الاستقلال والسيادة الوطنية، وحماية حدود الدولة ضد الاعتداءات الخارجية،ليكون فيما بعد المفهوم اكثر شمولية ليضم الابعاد الاقتصادية الاستراتيجية، الذي يفسر الأمن من ثلاثة عناصرتتعلق بتأمين الموارد الاقتصادية الحيوية، والوظيفة الاقتصادية للحرب، ثم التنمية كجوهر لظاهرة الأمن. وهنا انتقل الأمن الى مرحلة اكثر تطورا فبفعل تأمين الحدود الخارجية وانحسار الظاهرة الاستعمارية؛ انتقل الأمن إلى الجانب الاقتصادي. لكن بفعل التطور التكنولوجي والعولمة؛ نتج عنه اختراق اقتصادي وسياسي واجتماعي، الامر الذي جعل أمن الدول مخترق من قبل الخارج. ما رتب اعباء كبيرة على الدول، الامر الذي دفع مفكري الاستراتيجية لتطوير مفهوم الأمن ليبحث به من خلال المدرسة المجتمعية الشاملة او الاتجاه التكاملي الذي بات يركز على الابعاد الشاملة للامن (الأمن الاقتصادي، والأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي، والأمن العسكري)، فالأمن القومي اصبح متغيرا تابعا لمجموعة متكاملة من العوامل المستقلة. فالأمن الداخلي- بكل ابعاده ومستوياته- والأمن الخارجي اصبحا بذات الأهمية، بل أن الأمن الداخلي أكثر أهمية من الأمن الخارجي لكون الأمن الداخلي هو الدعامة الاساسية لدعم الأمن الخارجي، فمتى ما كان الأمن الداخلي مخترقافان ذلك يعطي مؤشرا واضحا لقدرة النظام الاقليمي والدولي في التأثير بالأوضاع الداخلية[1]. وهذا بالتالي ما يبرر أهمية هذه المشكلة بالنسبة لصانع القرار السياسي العراقي نتيجة اتساع نطاق الأمن، وتعدد أوجهه، وسهولة اختراقه بسبب التواصل الاجتماعي بين البشر في اي مكان من العالم.

من جانب أخر، هنالك أكثر من فاعل إقليمي ودولي له مصالح في العراق ويسعى من أجل ذلك لتوظيف كافة الوسائل للحفاظ على مصالحه في العراق. فالعراق يظل البوابة التي يتم من خلالها الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، ومن ثم فأن بقاء مشكلة الأمن فيه، يشير إلى دالة مركزية تفضي على أنه في صلب استراتيجية عالمية، والدليل على ذلك أنه مع خروج الاوضاع

[1] لمزيد من التفاصيل ، ينظر في هذا:- د. عزت عبد الواحد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢-٣٥.

الأمنية عن نطاق السيطرة، لاسيما بعدسيطرة بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على ثاني كبرى مدن العراق. تدافع المجتمع الدولي للمسارعة بتشكيل الحكومة العراقية في محاولة لضبط مسار العملية السياسية، لكي تكون خط شروع نحو محاولة لايجاد حلول سريعة لمشكلة الأمن. من خلال تخصيص المال والسلاح ومراكز التدريب خشية خروج الاوضاع عن نطاق السيطرة، والذي يأتي بالتزامن مع الاوضاع التي تمر بها سوريا وخشية أن يطال الهشيم قوى إقليمية اخرى، فان ذلك التدافع ظل مستمرا وتعدى حدود المساعدات اللوجستية الى اقامة تحالف دولي للقضاء على المنظمات الارهابية الناشطة في الشرق الاوسط.

لذلك تبدو الحاجة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق، كأحد الحاجات الاساسية، وأبرز التحديات بالوقت ذاته. فالأمن والاستقرار هما الضمانة الاساسية لبقاء العراق موحدا، ويوفران فرصة للتنمية والبناء، ويساعدان صناع القرار السياسي العراقي على مجابهة التحديات الخارجية. والمقصود بالاستقرار السياسي والاجتماعي تبعا لما تقدم وجود نظام مقبول من العلاقة بين الحكومة والشعب، عبر آليات منها المشاركة السياسية الحقيقية، والتداول السلمي للسلطة، وتوافر الحرية لعمل الاحزاب السياسية والتعبير عن الرأي العام[1]. وقد حذر القران الكريم من خطر التنازع، الذي هو ناتج طبيعي لاضطراب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بقوله تعالى {وَأَطيعوا اللهَ وَرَسولَهُ وَلا تَنازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِن اللهَ مَعَ الصَابِرِينَ}[2].

لذا فالأمن حاجة اساسية وفقا لجميع النظريات العسكرية والاجتماعية وهو يقف على ذات الخط مع الاستقرار السياسي؛ فغياب الأمن يفضي الى غياب الاستقرار السياسي والعكس صحيح. لذلك لابد أن يكون الأمن في مقدمة أولويات النظام الحاكم في العراق، وأن كان هو في الاولوية، لكن غالبا ما كان يصطدم بالتدخلات الخارجية، وصعوبة ايجاد حل جذري بسبب التجاذبات السياسية. ويبدو أن هنالك ادراك بدأ يتنامى بأهمية مشكلة الأمن التي بحاجة إلى معالجة اسبابها ودوافعها. ولابد أن يكون الأمن في الاولوية لما لها من أهمية قصوى في المرحلة الراهنة من خلال العمل على بناء مؤسسات أمنية وطنية قوية تمثل الجميع، على اسس وطنية ومهنية، يكون ولاؤها

[1] حسن موسى الصفار،الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته، الدار العربية للعلوم ،بيروت،٢٠٠٥ص ص١٥، ٢٢.
[2] القرأن الكريم، سورة الانفال، الاية ٤٦.

للوطن والشعب دون غيرهما، إلى جانب العمل على الحد من عمل الكيانات المسلحة غير النظامية بكل أنواعها وولاءتها، ومنع أي مظاهر مسلحة داخل البلاد خارج نطاق القوات المسلحة العراقية. وضمان سيادة القانون، وتعزيز دور القوات المسلحة العراقية وتسليحها بأحدث انواع الاسلحة والمعدات والتجهيزات، وتهيئتها للقيام بمسؤوليات أمنية تنصب على حفظ الأمن العام وحماية الحدود وردع أي اعتداء داخلي أو خارجي على العراق وشعبه[1]. لكن مسؤولية الأمن والاستقرار مسؤولية تضامنية مشتركة لا تقتصر على جهد الحكومة لوحدها، أو إحدى السلطات الثلاثة (السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية) أو المؤسسات الأمنية والعسكرية، وإنما تشترك فيها الأطرافكافة، وتتحمل فيها المسؤولية. فضلا عن المسؤولية الشخصية للمواطنين، والجمعيات السياسية، ووسائل الإعلام المختلفة. وعدم تحمّل مسؤولية الأمن لدى اي طرف من هذه الأطراف يعني انعدام الأمن واختلال الاستقرار[2].

من هنا كان يفترض أن تكون البداية في خط شروع الحكومة العراقية، في تحصين الجبهة الداخلية وتعزيز الولاء الوطني بدلا عن الولاءات الفرعية؛ وذلك لتجاوز النكبات التي أطاحت بعدد من مناطق العراق جراء فقدان السيطرة، والبعض الاخر ظل يعاني من فقدان الأمن وصعوبة احكام السيطرة عليها بسبب النشاط المسلح للجماعات الارهابية المتعدد الاطراف والاتجاهات، والذي بالمحصلة كان له الاثر الاكبر في تحول مشكلة الأمن الى ازمة مستمرة امام صناع السياسة العامة في العراق.

المطلب الثاني:

الخلل البنيوي في البنية الاجتماعية والسياسية مصدرا لغياب الأمن والاستقرار السياسي

يرجع الاصل في خلل البنية الاجتماعية والسياسية إلى الاسس التي بنيت على اساسها الدول، فقيمة الدولة ومكانتها في تأريخ أمة أو جماعة وطنية لا يبرز الا في حال قدرتها على ممارسة وظائفها في حفظ الكيان السياسي وتنظيم الاجماع الوطني. والعكس صحيح،فعند غياب قدرة الدولة عن التصدي لاي ضرر يصيب البلد بالشكل الذي يؤثر على وحدته، وأمنه، او

[1] ينظر في هذا: د. ستار جبار الجابري، المظاهر المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، مصدر بسق ذكره، ص١٢– ١٣.

[2] "الثقافة السياسية"أهمية الأمن والاستقرار،مصدر سبق ذكره، ص١.

حينما تعجز الدولة عن تدبير الحاجات الاساسية للمواطنين، ويسعى المواطن لتدبير اموره بمعزل عن سلطة الدولة، عندها يكون هنالك خلل بنيوي يؤثر بشكل كبير على المواطن، الذي بحاجة دائمة لمؤسسة تنظم سير اموره. ومن ثم يرتفع الشعور الجمعي بالحاجة إلى الدولة بشكل كبير في حالتين، هما: في حال انهيار الأمن الاجتماعي وقيام كل جماعة بتوفير أمنها، وفي حالة فقدان الامة أو الجماعة الوطنية لوحدتها الكيانية وتفرقها إلى جماعات متناحرة. يحدث في الحالتين؛ كنتيجة لتفكك سلطة الدولة، سلطة أهلية متنازعة على السيطرة أو على غنائم سلطة الدولة المنهارة[1]. هنا لا يمكن توصيف العراق بالدولة المنهارة، وذلك لسببين الاول أن العراق لم يؤسس لدولة جامعة وفقا للمعايير المتكاملة والحديثة على مر تأريخه المعاصر. والثاني يعود إلى أن الفراغ الأمني الذي تركه اسقاط النظام السياسي السابق من قبل القوات الامريكية جعل المواطن العراقي يحتمي بالجماعات الاهلية(القبيلة، والعشيرة، ورجال الدين، والقومية) في الدفاع عنهم وعن بعض ممتلكات الدولة النفيسة. وعملية الارتداد للمؤسسات التقليدية لم ينشأ من فراغ، بل يعكس أزمة مجتمعية كانت في احيان كثيرة ضحية الاسقاطات السياسية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة في العام ١٩٢١.

وبطبيعة الحال كان لابد أن ينصب هذا الخلل على البنى الاجتماعية والسياسية. فالنظرة الموضوعية للحالة العراقية تظهر إن اهم فواعل الازمة الحكومية في العراق لا يمكن أن ترجع الى فعل السقوط والتغيير الذي حدث عام ٢٠٠٣، فهو عامل مساعد اكثر مما هو عامل أصيل. وأن كان قد اضفى على الازمة اطواراً جديدة وازدادت عمقا، فالجوهر التكويني للازمة يكشف انها ازمة بنيوية مرتبطة بطبيعة التكوين البنيوي المجتمعي وتاثير العامل السياسي فيه. التي اعتمدت على التخندق احيانا تحت غطاء (القبيلة، والعشيرة، والقومية، الطائفة، والدين) وخلال تلك المدة – من تاسيس الدولة العراقية وحتى وقتنا الحاضر – لم تكن هنالك محاولات جادة لاذابة الهويات الفرعية لصالح الهوية الوطنية، فالولاءات الفرعية كانت الحاضر الخفي في بنية الفرد العراقي؛ مما أدى الى هدم المجتمع السياسي وزيادة حدة الاستقطاب المجتمعي، فغابت المواطنة التي هي احد

[1] د. عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨،ص ١١٣– ١١٤.

اركان بناء الدولة الحديثة، التي تعتمد على الاداء والوعي بأهمية الوطن، ومن ثم هي الرابطة المفصلية بين المواطن والدولة[١].

ولعل البحث في هذه النقطة يكون قاصراً ما لم يتم استكماله بأشكالية بنيوية سياسية، وهي غياب مؤسسات حقيقية، والتي وجد منها تم هدمه بفعل الفساد الاداري والمحسوبية والمنسوبية، أو اسباب أخرى. وهذا ما يفسر بقاء مشكلتي الأمن والاستقرار السياسي في العرق منذ العام ٢٠٠٣، ولحد الان. وتأتي اقصاء الديمقراطية قبل العام ٢٠٠٣ كأمتداد موضوعي للاشكالية البنيوية وفقدان القدرة على احتواء التناقضات السياسية لادارة السلطة سلمياً، والذي افقد الدولة القابلية اللازمة لرسوخ وتطوير مؤسساتها. ومع الانتقال المباشر الى التعددية السياسية، بالاخذ بالديمقراطية التوافقية تحولت فيها مشكلة ضعف الهوية الوطنية ألى ازمة سياسية بالدرجة الاولى، كانت تداعياتها على العملية السياسية الجارية في العراق منذ تشكيل اول حكومة مؤقتة في ٢٨/حزيران/٢٠٠٤، واستمرت لحين وقتنا الحاضر. والدرجة الثانية تفاقم ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي، التي عملت على تصنيف الاحزاب والمكونات الاجتماعية على أسس المحاصصة، وأوجدت خطوط فاصلة بين الفرقاء السياسيين. تم توظيفها من قبل اطراف متناقضة للضغط بأتجاه هذه الركيزة لتعزيز بعض الازمات كازمة المشاركة الفاعلة في العملية السياسية، أدت بشكل أو بأخر إلى تغذية العنف وعدم الاستقرار السياسي، وهو ما أدى إلى تعرض العملية السياسية إلى العديد من الصعوبات في الكثير من الاحيان لغياب ترابط المصالح السياسية والبون الواضح في المطالب[٢].

تعكس هذه الاشكالية البنيوية في النظام السياسي العراقي واقع الدولة والمجتمع في البلدان العربية، فالحقيقة المزدوجة: هشاشة الدولة، وهشاشة المجتمع. تتضح تداعياتها مع أية ازمة سياسية ويتصدع بنيانها الاجتماعي ويدب فيه الشرخ والانشقاق. وقد تأخذ ديناميات الانقسام الى صدام معلن أو مضمر تتواجه فيه جماعات اجتماعية تبدأ في التعبير عن خلافاتها بمفردات سياسية قبل

---

[١] مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠– ٢٠١١، تحرر: د.عبد علي كاظم المعموري،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١، ص١١١.

[٢] المصدر نفسه، ص ١١١– ١١٢.

أن تفصح عن مخزونها العصبوي. وعند اي انقسام اجتماعي أو صدام أهلي يشهده المجتمع، تبدأ في فقدان سلطانها السياسي وتستفحل ازمتها وتفقد تماسكها ووظائفها، وقد تنهار ككيانية جامعة أو تبرز في صورة سلطات أهلية مسلحة، تنقسم العصيبات(الجماعات الاهلية) من الدولة ومن بقايا أجهزتها، وهذا ما حدث في العراق ولاسيما خلال عامي ٢٠٠٦و ٢٠٠٧.اذ تتغذى الهشاشتان من بعضهما وتتضافران في انتاج المعضلة ذاتها تفتيت الكيان الاجتماعي والسياسي، فالدولة اذا اعتلت اعتل المجتمع والعكس صحيح؛ فالعلاقة بينهما علاقة تلازم ومن يبغي منهما أن ينال من الاخر ينال من نفسه[١]. والهشاشة هنا ترتبط بغياب المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي ترسي اركان دولة قوية ومجتمع متماسك، على الرغم من أن العراق بعد العام ٢٠٠٥ أسس مؤسسات سياسية حديثة، لكنها احيانا تتوارى تحت امام التنافس السياسي، وانحسار مجال الثقة بين الشركاء السياسيين احياناً[٢].

كما تسبب الاحتلال والمتغيرات السياسية – الأمنية في توسيع الشرخ الاجتماعي بين المكونات العراقية، بمعنى أن الانقسام السياسي تسبب بتداعيات إجتماعية عدة لم يستطع المجتمع التخلص منها؛ فلم يسعف علاج حالات الشرخ الاجتماعي ما يحدث من مصاهرة ولقاءات عشائرية أو لقاءات للمصالحة الوطنية تبناها الوطنيون من العراقيين[٣]. فالعراق وما يعانيه من ازمات اجتماعية/ سياسية متشابكة بحاجة الى الشروع ببناء مؤسسات جديدة تختلف في اهدافها وركائزها عما كان سائدا من مؤسسات شكلية ومفرغة من محتواها البنيوي الوظيفي، وذلك لحاجاته الماسة في ارساء الاستقرار السياسي في العراق والحفاظ على وحدة اراضيه، بعد فقدان السيطرة على مناطق مهمة واستراتيجية بسبب سيطرة الجماعات الارهابية عليها. يمكن لهذا الخلل البنيوي أن يتم اصلاحه في حال الاتفاق على ايجاد الخطوات الاولى لتدعيم الاندماج الوطني

---

[١] د.عبد الاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧– ٥٨.

[٢] احمد السيد تركي، اعراض ما بعد الاحتلال: التداعيات السياسية والامنية للانسحاب الامريكي من العراق، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٨٧)، القاهرة، يناير/٢٠١٢، ص ١٤٨.

[٣] د.خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام ٢٠١١، مجلة درسات سياسية، العدد(٢٢)، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢، ص ١٠٥.

الحقيقي عبر تقوية وتعميق وتمتين التماسك المجتمعي الذي سيقلل من مسببات غياب الأمن ويدعم الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث:الوجود الامريكي سبباً لفقدان الأمن والاستقرار السياسي في العراق

شكل التواجد الامريكي في العراق مصدرا مهما لحالة غياب الأمن في العراق، فقد تفاعلت ترسبات الماضي وما تحمله من تناقضات، مع الواقع المجتمعي وما يحويه من صراعات، فترك حالة واسعة من التوتر والعنف واستعمال للقوة المسلحة[١]. تناغم هذا الوضع مع الرغبة الامريكية – الإقليمية للدفع نحو مزيد من العنف الذي أوجد البيئة المناسبة له والذي ادخل العراق في عنف مسلح بين الاعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٨،وبسبب اعمال العنف تفاقمت الاوضاع الاجتماعية والاقصادية والأمنية سوءا خلالها. فقد فشلت القوات الامريكية في ضبط الأمن في العراق، بل أن التخوف من الآخر في الاطار المجتمعي دفع الى انقسام التصويت على اساس المكونات التي يتالف منها المجتمع العراقي[٢].

لكن مع احراج الولايات المتحدة الامريكية أمام الرأي العام، وخشيت الاطراف الاقليمية من اتساع تلك الاوضاع الى بلدانها أُودخل العراق في مرحلة استقرار أمني/ سياسي. أذ عملت الولايات المتحدة الامريكية قبيل انسحابها من العراق على ترتيب الاوضاع السياسية والأمنية في العام ٢٠١١، والذي يعزى إلى جملة اسباب منها تراجع أولوية أهتمام الادارة الامريكية بالعراق لصالح اهتمامها في أفغانستان، فضلا عن النتائج الكارثية التي تركها التدخل الامريكي على الشعب العراقي، حيث أشار تقرير صادر عن جامعة جون هوبكنز في العام ٢٠١٠، إلى نتائج هذا التدخل خلفت اعداد كبيرة من الضحايا، أي ما يقدر بنحو ٣%من السكان. في حين أكدت بعض المصادر العراقية أن حجم المأساة أكبر، فهنالك الى جانب اعداد كبيرة من الضحايا، اعداد كبيرة منالجرحى، وارتفعت نسبة الارامل كذلك خلال تلك السنوات، وارتفع معها اعداد اكبر من اليتامى[٣]. هذا أذا ما أضفنا له حجم الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها

[١] مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠– ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ١٩٨.

[٢] د.خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

[٣] د. اشرف كشك، حقيقة الانسحاب الامريكي من العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٢)، القاهرة، اكتوبر/٢٠١٠، ص١٤٢.

الولايات المتحدة الامريكية في العراق، كذلك الخسائر المادية في البنى التحتية التي تكبدها العراق جراء هذه الحرب.

ولإجل ذلك، بدأت الولايات المتحدة الامريكية تنادي بأولوية استتباب الأمن في مقدمة اهتماماتها الاستراتيجية، ولاسيما مع انسحابها من العراق، وقوام هذه الاستراتيجية ثلاث طرق مهمة هي[1]:

اولا:عزل العدو من خلال التأكيد على ان كل من يسهم بالعملية السياسية له حصة معينة.

ثانيا: الاستقطاب والارتباط مع من هم خارج العملية السياسية من خلال دعوتهم للرجوع عن استخدام العنف، وبالتالي فسح المجال واسعا للمشاركة من أبواب عدة .

ثالثا: بناء مؤسسات وطنية عراقية مستقرة، تعددية، وفاعلة تستطيع حماية مصالح العراقيين، وتسهيل الاندماج الكامل للعراق في المجتمع الدولي.

ورغم الجهود التي بذلت لمواجهة الارهاب والعنف المسلح الذي اخذ صوراً عدة، عبر أنتمائها الى العديد من الجماعات الارهابية المتعددة التوجهاتالتي انتشرت في العراق، والبعض لها امتدادات خارج حدود العراق، هدفها افشال العملية السياسية، الا انها لن تستطيع القضاء بشكل كامل على ملفي الأمن والاستقرار السياسي، وأن ما تحقق من استقرار نسبي خلال العام ٢٠٠٨ وما تلاها حتى العام ٢٠١٤ ،كان غالبا ما يصاب بالتصدع والاهتزاز. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان العام ٢٠٠٩، من الاعوام التي شهدت ارتفاعا في حصيلة العنف في العراق. والمتابعة الدقيقة للوضع الأمني في العرق منذ نيسان/٢٠٠٣، تفيد بأن موجة العنف تبلغ أقصى مدى لها في مناسبتين، **الاولى** مع قرب انعقاد الانتخابات البرلمانية، حيث يشهد العراق ارتفاع بأعمال العنف، والذي يتوزع بين استهداف شخصيات سياسية واهداف حكومية. ففي (٢٠٠٩/١٢/٨) نفذت في نطاق وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والمالية، كما نفذت تفجيرات أخرى قرب وزارتي الخارجية والهجرة والمهجرين في(١٥ /٢٠٠٩/١٢). وكانت هذه

[1] **نقلا: د. احمد شكارة، العراق:تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية وقرب الانسحاب الامريكي، سلسلة محاضرات الامارات،العدد(١٣٩)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١١،ص ٢٢-٢٣.**

المرحلة مرحلة نقل السلطات إلى الحكومات المحلية الجديدة المشكلة بموجب انتخابات المجالس المحلية التي اجريت في (كانون الثاني /٢٠٠٩)والتي ارتفع عدد الضحايا الى اعداد كبيرة[١].

المناسبة **الثانية** تمثلت بتراخي السيطرة الأمنية على مداخل ومخارج المدن العراقية، التي شهدها العراق خلالها تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق الأمني، حيث أفضت إلى انسحاب القوات الامريكية المقاتلة إلى خارج المدن، لتستلم القوات الأمنية العراقية مسؤولية أدارتها[٢].

وبأنسحاب القوات الامريكية من العراق في العام ٢٠١٢،وفقا للاتفاقية الأمنية المبرمة بين وأشنطن الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٨، بدأ الوضع الأمني يشهد تازم مرة أخرى؛ وذلك لآن مهمة القوات الأمنية باتت صعبة ومربكة، في ظل تواجد جماعات ارهابية وعصابات مسلحة ومدربة تدريب خاص ومسلحة باسلحة حديثة تتحرك بمساحات واسعة. ياتي هذا في ظل عدم امتلاك القوات العراقية لطائرات مقاتلة أو منظومة رادارات قادرة على التصدي للأخطار الخارجية، ويفتقر إلى منظومة دفاع جوي ومنظومة طيران حربي لحماية أجوائه[٣]. ويقع اللوم في ضعف القدرات العراقية المقاتلة إلى الولايات المتحدة الامريكية التي كان لها دورا في بقاء القدرات العراقية على هذا النحو، إلى جانب حقيقة أخرى ذات صلة بقضية التسليح. فعلى الرغم من التأكيدات الامريكية التي وردت على لسان نائب الرئيس الامريكي (جوزيف بايدنأنذاك) أنه مع انسحاب القوات الامريكية الذي سيوفر "١٥مليارددولار" سنوياً سيتم توجيه ثلث المبلغ لتقديم المساعدات اللازمة لقوات الأمن العراقية، وإلى تعزيز الوجود المدني للتعاون والشراكة بين الجانبين عن طريق القنوات الدبلوماسية (وزارة الخارجية). وفي السياق ذاته أعلن المتحدث الرسمي لوزارة الدفاع العراقية(مُحَمَّد العسكري) في (٢٠١١/١/٨) أنه "وفقا للعقد الموقع بين الحكومتين العراقية والامريكية فأن العراق سوف يحصل على أسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة الامريكية لغاية عام ٢٠١٣، بمبالغ تفوق ١٣ مليار دولار تتضمن طائرات ،دبابات، مدرعات،

---

[١] **ايمان أحمد رجب، استقرار العراق..علاقةأشكالية بين الأمن والسياسة، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٧٩)، القاهرة، يناير/٢٠١٠، ص ١٢٠-١٢١ .**

[٢] **المصدر نفسه ، ص ١٢٠.**

[٣] **احمد السيد تركي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.**

مروحيات، وسفن حربية، فضلا عن صواريخ وأسلحة ومعدات أخرى خاصة بقوى الأمن الداخلي والدفاع". الا أن الجيش العراقي لم يتم تسليحه بشكل كامل بهذا المبلغ، بل هنالك حاجة إلى (١٣مليار دولار) أخرى اضافية لتسليحه وتأمين مستلزمات حماية البلاد والمناطق الحدودية، ولقد تسلم الجيش العرقي بالفعل عددا من الدبابات والمدرعات، والطائرات والسفن الحربية[١]. لكن هذا النقص في العتاد والقدرة القتالية أخر في قدرة القوات العسكرية العراقية في مجابهة الجماعات المسلحة الارهابية في العراق؛ الامر الذي دفع رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي لمطالبة المجتمع الدولي لمساعدته على مكافحة الارهاب مع نهاية العام ٢٠١٤.

لذا فأن البحث في الدور الامريكي كأحد الاسباب الدافعة لغياب الأمن والاستقرار السياسي في العراق، يكمن في أشكالية الوجود الذي ولد ردود فعل معاكسة ومسلحة من قبل أكثر من طرف فاعل على الساحة العراقية، فضلا عن الدور الخفي في أثارة العنف العراقي – العراقي، كذلك الابقاء على فاعلية قدرات الأمن العراقية بحدود معينة وهذا ما كشفته حالة غياب الأمن – باختلاف مستوياته – منذ العام ٢٠٠٣ مرورا بأخر أزمة ممثلة بسقوط مدينة الموصل.

المطلب الرابع: صراع الارادات السياسية سبباً لغياب الأمن والاستقرار السياسي في العراق

تكمن مشكلة الأمن في العراق كونها قضية داخلية بحته، لكن الابعاد الخارجيةضدالتأثير الاكبر، وأن هذا الترابط بين البعدين الداخلي والخارجي فيما يخص الأمن سيبقى يحكم الاتجاه المستقبلي لهذا الوضع. ويرى البعض أن التحرك يحتم أن يكون على ثلاث مستويات داخلية وإقليمية ودولية؛ وذلك لان هذا التحرك الشامل لا ترك ثغرات ممكن أن تستغل من أطراف تريد زعزعة الأمن في العراق، وبالتزامن مع الاقرار بالترابط ما بين الأمن والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يكفي أن لم يترجم إلى سياسات عملية[٢]. وهذه الرؤية بقدر ما تقدم حلاً جذريا حقيقاً لمشكلة الأمن في العراق، الأ أنه من الصعب تطبيقها لاسيما في ظل التنافس

[١] نقلا عن: د.عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد أنسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، العدد(٥٣)، جامعة بغداد، تموز/٢٠١٢، ص١١٤–١١٥.

[٢] مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠– ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ٢١٥.

الاقليمي والدولي على المنطقة، والتي ازدادت بعد الازمات الحادة التي تشهدها المنطقة العربية بعد ما سمي "بالربيع العربي".

لكن وجهة النظر الاخر والتي تكمن فيها الحل الشامل لأزمة العراق تكمن في الحل الداخلي الذي مصدره صراع الارادات السياسية، فالحكومة العراقية ضمت ممثلي كل المكونات العراقية لكن لم ينجح الفرقاء السياسيين بالتوصل لحل توافقي، الذي هو اساس الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. فالعملية السياسية شهت تحديات كبيرة منذ انبثاقها بسبب أقرار مبدأ المحاصصة في توزيع المسؤوليات والاعتماد على التوافقات السياسية والتفاهمات السياسية بغية إرضاء الأطراف السياسية المشاركة فيها، حيث أدت تلك المحاصصة إلى صراع الارادات السياسية المتباينة التي تسعى نحو فرض رؤية طرف على طرف أخر من دون الانطلاق من قواعد عمل سياسة مشتركة تتجاوز الاصطفاف لطائفي والقومي[١]. ومن ثم فأن الاصل في مناقشة فاعلية الحكومة في العراق في التصدي للازمات التي تواجهها خلال اوقات زمنية متفرقة، تستوجب الضرورة الفكرية التطرق الى حقيقة أن الباعث الرئيسي لهذه الازمات على اختلاف صورها، الصراع السياسي وكان من نتيجته الأثار الاتية[٢]:

- صراع الهوية أفضى إلى أضعاف الهوية الوطنية .
- انعدام الثقة بين الاطراف السياسية أفضى الى التخندق والتشكيك بالأخر.
- عدم وضوح البرامج السياسية افضى الى ضعف التجربة الديمقراطية .

وهنالك رأي يرى أن اي تحول ديمقراطي يصاحبه ظهور ظاهرة صراع الارادات السياسية المتباينة أو المتماثلة طالما أن الجميع يريد أن يشارك في الحكم، وهذه الظاهرة مصدرها فحوى التحول الديمقراطي، ورغبة كل المكونات في تمثيل نفسها، والوصول الى السلطة بعد سنوات من الحكم الفردي، والسلطوي. وهذا ما يفسر ظهور احزاب متعددة بحكم التعددية السياسية التي اقرها الدستور العراقي الدائم. ووفقا لهذا تعددت الارادات وتنوعت القوى السياسية والاجتماعية التي

---

[١] **د.احمد عدنان كاظم، تاثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد(٥٣)، بغداد ، تموز/٢٠١٢،ص ٧١-٧٢.**

[٢] **ينظر في هذا :- المصدر نفسه، ص ٨١-٨٥.**

تعمل ضمن عملية سياسية مليئة بالتناقضات[١]، وكان بطبيعة الحال أن ينعكس تعدد الارادات على مشكلتي الأمن والاستقرار السياسي في العراق، وكانت أفرازات تلك المشكلة/ والسبب فيها(السبب والنتيجة بذات الوقت) هو ضغف الاندماج الوطني، والذي يعد ضرورة لتقوية وتعميق وتمتين التماسك المجتمعي. وتزداد الحاجة لتحقيق الاندماج الوطني عقب الاحداث المأساوية التي تعرضت لها الاقليات الدينية والفكرية بسبب التهديدات الأمنية التي تعرضت لها تلك الاقليات، علما أن تلك التهديدات لم تمس فقط الاقليات بل طالت الشعب العراقي ككل، ومن ثم فأن الاندماج الوطني لن يتحقق في حال استمرار غياب الأمن في أغلب مناطق العراق[٢].

السبب الثاني الذي أفرزته مشكلة ارادات هو غياب مشروع متكامل وجذري للمصالحة الوطنية عقب الازمات السياسية التي عانى منها العراق بعد العام ٢٠٠٣، والتي كان في جزء من غياب ذلك المشروع صراع الارادات بين القوى السياسية الفاعلة على الساحة السياسية العراقية، والتي كانت في كثير من الاحيان مصدراً لغياب الأمن داخل مناطق واسعة من العراق.

في خضم تلك التحديات التي يجابهها العراق بسبب معضلة الأمن وغياب الاستقرار السياسي، فأن العراق بحاجة الى تحقيق السلم الاهلي والسلام وطني، وهذا المشروع يتطلب عدد من الشروط التي من أهمها[٣]:

١. انشاء منظومة حقوق وواجبات واضحة وعادلة واقرارها عبر الضيغ القانونية.
٢. سيادة القانون بحيث تحمى وتطبق هذه المنظومة على الجمع دون أستثناء.
٣. خلق وتعزيز ثقافة التسامح الذي سيفضي بدوره الى اندماج وطني حقيقي ويعزز الهوية الوطنية.
٤. محاربة الفساد الاداري والمالي الذي بدأ ينخر في مفاصل الدولة العراقية، ومحاربة الفساد الاداري والذي سيكون له تأثيرات ايجابية على تنمية الاقتصاد وتحقيق الرفاه الاقتصادي، ومن ثم توزيع عادل للموارد.

---

[١] المصدر نفسه، ص ص ٧٣، ٧٤.

[٢] د.احمد شكارة، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧.

[٣] د. حسن لطيف الزبيدي، واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، العراق، ٢٠٠٨، ص٥٦١.

عليه، يجب أن يكون الحل سياسياً، وينتهي سياسيا؛ والسبب لان من يملك السلطة ويحرك الفرد العراقي في هذه المرحلة الحرجة هم السياسيون، فإلى جانب تاثير المتغير الخارجي في مشكلة الأمن، والذي يتطلب نوعا من الاستقرار السياسي في التحالفات بين القوى السياسية العراقية وضرورة تأسيس شراكة حقيقية بين كافة التيارات والقوى السياسية تستند على صيغة متفق عليها بالحد المعقول والمقبول، فمن شأن هذه الصيغة في حال تحقيقها أن تمارس دورا مهما في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي[١].

الخاتمـــة :

تبرز مشكلة العراق في أن غياب الأمن الذي بات يدرك تداعياته الواضحة على جميع مفاصل الدولة العراقية، فالأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي اصبح بمجمله محط اختراق من قبل الارهاب المسلح المتداخل بين اطراف داخلية واقليمية ودولية. وتتضافر غياب الأمن المتمثل بغياب الاستقرار السياسي الذي بات مصدرا مهددا للكيان الدولة العراقية، وذلك لكونها اشكالية معقدة تتداخل بها عدة عوامل داخلية وخارجية، والسبب الأهم والأخطر فيها يكمن في العوامل الداخلية التي تتوزع بين الخلل البنيوي في بنية الدولة العراقية منذ تاسيسها، فغياب المشاركة السياسية الفاعلة هذا بمجمله كان احد الاسباب المهمة التي ادت الى أستمرار مشكلة الاستقرار السياسي في العراق لمدى قرن من الزمان. وكان بطبيعة الحال أن يكون التغيير السياسي والتحول باتجاه الديمقراطية الذي جاء به الامريكان أن يكون له تداعيات أخرى، لعل من ابرزها وأهمها هو مشكلة غياب الأمن بسبب رفض البعض لوجود الامريكان، كذلك الالية التي تم بها ادارة عملية التغير.

ومنذ العام ٢٠٠٣ ولحد الوقت الحاضر ظلت اشكالية الأمن حاضرة على امام صانع القرار السياسي، وحاضرة في تفكير المواطن العراقي الذي عانى كثيرا من هذه الازمة المزمنة، وخلال تلك المدة مر العراق بأنعطافات خطيرة نتيجة لغياب الأمن. لكن المنعطف الأهم والأخطر تمثل بسقوط مدينة الموصل في(٢٠١٤/٦/٩) وذلك لكون ان هذه الازمة شكلت منعطفاً مختلفاً عن

[١] **ايمان احمد رجب، استقرار العراق.. علاقة اشكالية بين الامن والسياسة، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٧٩)، القاهرة، المجلد ٤٥، يناير/٢٠١٠، ص١٢٤.**

كل الازمات التي شهدها العراق؛ تسببت تلك الازمة بأرتفاع اعداد المهجرين بأعداد يفوق عدد المهجرين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ، وتدمير البنى التحتية وفقدان السيطرة على مساحات واسعة من الارض العراقية..

دخل العراق في حرب واسعة على الارهاب بدت تاثيراتها الواضحة في كافة مناحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، فضلا عن استنزاف لموارد الدولة العراقية. فبدلا أن تصرف تلك الاموال لاعمار العراق واعادة بناء المؤسسات التحتية والخدمية، انصرفت الموارد نحو الأمن والدفاع. والاشكالية لا تقف عند هذا الحد بل أن ما يحدث في العراق يتجاوز حدود امكانيته، لكون هذه الحرب جزء من حرب اكبر وهي الحرب على الارهاب، والذي بدأت التحشيد لهذه الحرب.

هذا التعاون الدولي لن يكتب له النجاح دون البدء بتدعيم الجبهة الداخلية كخط شروع لتحقيق النجاح في حل مشكلة الأمن التي أصبحت ازمة مزمنة في عصب الدولة العراقية. وهذا يتطلب النجاح في تحقيق مشروع المصالحة الوطنية بين كافة الاطراف السياسية ومحاسبة الاطراف المسيئة والمتهمة على حدا سواء،أي أن العراق بحاجة إلى مشروع للعدالة الانتقالية لكي يصل الى بر الامان؛ وهذا بدوره كفيل بتحقيق الرضى الشعبي لجميع المكونات لكي تستطيع مواجهة الارهاب المنظم، المتعدد الاوجه والجوانب،ومن ثم فان الركون على تعزيز البنية الداخلية يعزز من استقرار العراق ويدعم عملية بناء نظام سياسي ديمقراطي وفقا للرؤية الجديدة للقادة العراقيين.

Political stability and security problem in Iraq after 2003

dr . sadud mawloods abea

abstract:

Is that security problems and political stability is a complex problem overlapped by several internal and external factors, and the reason most important and most dangerous which lies in the internal factors that are distributed between the structural imbalance in the Iraqi state structure since it was founded and until the present time. Since 2003 and until the present time been the scene of security present on a file the Iraqi government, and present in the Iraqi citizen thinking, and during that period over the Iraq Bonattafat serious as a result of the lack of security. But the most important and most dangerous juncture represents the fall of the city of Mosul in (06.09.2014), which left the obvious repercussions on the political and security stability in Iraq